الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٧
المعقودة يوم الخميس
١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة السابعة

الرئيس: السيد بيترسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة)

ثم: السيد موري (ايرلندا)

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

../..

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.7
1 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥

المناقشة العامة (تابع)

١ - السيد إيلياشيف (اسرائيل): قال إنه بالرغم من أن الاقتصاد العالمي شهد بعض الانتعاش المتواضع، فإن ثلث سكان العالم لا يزالون يعيشون في فقر مدقع ولا تزال الفجوة بين الأغنياء والفقراء آخذة في الاتساع؛ وتعيش افريقيا أحرج الظروف. ولذلك يجب اتخاذ تدابير ملموسة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحاسمة التي ركزت عليها مؤتمرات الأمم المتحدة المعقودة مؤخرا، ويتعين على المنظمة أن تضطلع بدور هام في هذا الصدد.

٢ - وأضاف أن وفد بلده يساند تنفيذ البرامج الموجهة نحو الإنجازات، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وفي هذا الصدد، قال إن معهد غولدا مائير في جبل الكرمل ومركز التدريب في حيفا ما فتئا ينظمان، منذ أكثر من ثلاثة عقود، دورات تدريبية للنساء من البلدان النامية تهدف الى النهوض بدور المرأة في التنمية. وأشار أيضا الى أن حلقة عمل حول "المرأة والتنمية والسياسة العامة" قد نظمت في اسرائيل في فترة سابقة من هذه السنة برعاية مشتركة من مركز التعاون الدولي في اسرائيل والأمم المتحدة.

٣ - وذكر أن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية هو المهمة الأساسية القصوى التي يواجهها المجتمع الدولي. ومن شأن الخطة المقترحة للتنمية أن توفر إطارا ملائما لإجراء مزيد من المناقشة البناءة والإيضاح للقضايا الرئيسية المترابطة وهي السلام والاقتصاد والبيئة. ولا يمكن اقتراح خطة عالمية للتنمية دون العمل أولا على إرساء أساس متين للسلم والأمن العالميين. وأعلن أن وفده يساند زيادة تعزيز إصلاحات المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة الهيكلة المنسقة لما تضطلع به المنظمة من أنشطة اقتصادية واجتماعية.

٤ - وأوضح أنه يجب توجيه مزيد من الاهتمام الى تنمية الموارد البشرية ونقل التكنولوجيا. وفي الواقع أصبحت تنمية الموارد البشرية الأداة الرئيسية لتحقيق تقدم اسرائيل على الصعيد التكنولوجي وسمة بارزة لتعاونها الاقتصادي والتقني الواسع النطاق مع البلدان النامية. وعلى امتداد العقود الأربعة الأخيرة، اشتركت اسرائيل في مشاريع تعاون مختلفة جدا مع ما يزيد على ١٤٠ بلدا، وفرت التدريب لأكثر من ٠٠٠ ٥٠ من الرجال والنساء من سكان البلدان النامية. وهي مستعدة لمواصلة اقتسام معارفها مع أي بلد مهتم بذلك.

٥ - واختتم حديثه قائلا إن التعاون الإقليمي يشكل عنصرا أساسيا من عناصر التقدم الاقتصادي. وأضاف أنه قد حدث عدد من التطورات التاريخية في الشرق الأوسط في غضون السنوات الكثيرة الماضية؛ بما في ذلك الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومعاهدة السلام التي وقعتها الأردن واسرائيل، ووضع خطة من أجل بناء شرق أوسط جديد التي جرت مؤخرا في مؤتمر اقتصادي عقد في الدار البيضاء. وسيعقد مؤتمر اقتصادي إقليمي ثان في تشرين الأول/أكتوبر في عمان، سيليه انعقاد المؤتمر الأول لمنطقة أوروبا والبحر الأبيض المتوسط في برشلونة في تشرين الثاني/نوفمبر.

٦ - السيد أوادا (اليابان): قال، في معرض حديثه عن الخطة المقترحة من أجل التنمية، إن اليابان تعلق أهمية خاصة على مواصلة اتباع نهج إزاء التنمية يتسم بالشمول وبمراعاة الاختلافات ووضع هدف إنمائي، وتشجيع عملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وتعزيز عمل منظومة الأمم المتحدة. وذكر أنه يتعين على الدول الأعضاء أن تعمل بصورة متسقة لوضع واتباع استراتيجية جديدة فعالة من أجل التنمية، استجابة للتغيرات الهيكلية الجارية في العالم.

٧ - وتحدث عن مسألة إصلاح الأمم المتحدة، فقال إنه ينبغي النظر في الأدوار المحددة التي يتعين أن تضطلع بها الأمم المتحدة استنادا الى المزايا النسبية التي تتمتع بها هذه الأخيرة. وينبغي النظر أيضا في الأنشطة ذات الصلة التي تضطلع بها وكالات الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز والبلدان المانحة والطريقة التي يمكن أن تنسق بها هذه الأنشطة. وأوضح أنه لا يمكن تناول مسألة منظومة الأمم المتحدة وصياغة اقتراحات بشأن تحقيق الإصلاح إلا بعد معالجة هذه العوامل. وشدد على أن الهدف الأساسي من الإصلاح ينبغي أن يكون تعزيز المنظومة.

٨ - وفيما يتعلق بعملية التعاون فيما بين بلدان الجنوب رحب بتوافق الآراء الناشئ الذي يسلم بأن هذا التعاون هو أسلوب للتعاون الدولي قابل للتطبيق في المجالين الاقتصادي والتقني، وللتعاون الإقليمي والأقاليمي بوصفهما عنصرين أساسيين من عناصر هذه المساعدة. وتشير الاختلافات في التجربة الإنمائية الراجعة الى تفاوت مستويات التنمية والى هيكل كل بلد من البلدان الى وجود إمكانات لتحقيق أشكال من التعاون أكثر ابتكارا، بما في ذلك الترتيبات الثلاثية؛ مثل مشروع التنمية الريفية وإعادة التوطين الذي تنفذه اليابان في كمبوديا وبلدان أخرى في المنطقة. وعلى نحو مماثل اضطلعت اليابان، بالفعل، بتنفيذ برامج للتدريب في بلدان ثالثة مع ما يزيد على عشرين من البلدان النامية. ولم تتحقق بعد كل إمكانات التعاون فيما بين بلدان الجنوب من أجل تشجيع التنمية، وذلك بسبب نقص القدرات في البلدان النامية، ونقص التعاون من جانب الجهات المانحة التقليدية. ويمكن أن يعتبر إنشاء مرفق فعال داخل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد السبل لتعزيز هذه الأنشطة. ومن شأن تنفيذ المشاريع على نحو مستمر ومبدع أن يكون أكثر فعالية في تشجيع هذا التعاون من عقد المؤتمر.

٩ - وأشار الى أن حكومة بلده تعلق أهمية كبيرة على الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لأنشطة الأمم المتحدة التنفيذية من أجل التنمية، وهي تأمل أن يتحقق تقدم هام في تحسين التنسيق مع مؤسسات بريتون وودز. وقال إن مذكرات الاستراتيجية القطرية مفيدة بصورة خاصة وينبغي أن تنظر البلدان المانحة الرئيسية في استخدامها فيما تقدمه من مساعدة إنمائية.

١٠ - وقال إن اليابان، على خلاف البلدان الأخرى، ما برحت ترفع باستمرار مستوى ما تقدمه من مساعدة إنمائية رسمية فضلا عن مساهماتها في الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها وأنها على استعداد للنظر في زيادة مساهماتها إذا أمكن زيادة فعالية الأنشطة الإنمائية. وأضاف أن مجموع الأموال المقدمة لأنشطة الأمم

المتحدة الإنمائية يبلغ زهاء ٥ بلايين من الدولارات، وهو ما يعادل تقريبا مجموع حجم القروض التي تمنحها المؤسسة الإنمائية الدولية.

١١ - وذكر أنه ينبغي الالتزام جديا بزيادة التعاون مع مؤسسات بريتون وودز، ولا سيما على الصعيد الميداني حيث يسهل نسبيا إقامة هذه العلاقات. وأضاف أن باستطاعة هيئات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تضع خططا محددة حسب المشاريع أو حسب القطاعات يمكن أن يمولها البنك الدولي.

١٢ - وفيما يتعلق بمسألة دور المرأة في التنمية، أكد أن اليابان قد التزمت في المؤتمر الذي عقد مؤخرا في بيجين بتعزيز السياسات والبرامج المتصلة بمبادرة دور المرأة في التنمية وأنها وفرت بالفعل، في عام ١٩٩٣، زهاء ٦٠٠ مليون دولار لهذا الغرض.

١٣ - ثم تطرق الى المسائل البيئية، فأشار الى أن حكومة بلده تواصل تقديم مساعدة واسعة النطاق بغية دعم المحافظة على الغابات في البلدان النامية، وذلك من خلال برامج التعاون الثنائي التي تضطلع بتنفيذها، وتعهد باستمرار إسهام حكومة بلده في أعمال لجنة التنمية المستدامة. وذكر أنه ينبغي للجنة أن تواصل مهمتها بوصفها محفلا مسؤولا عن صياغة السياسة الشاملة فيما يتعلق بالتنمية المستدامة.

١٤ - واختتم بيانه بقوله إنه ينبغي ضمان متابعة المؤتمرات التي عقدت مؤخرا من خلال الوكالات الموجودة وليس عن طريق إنشاء وكالات جديدة.

١٥ - السيد أمزيان (المغرب): أعرب عن استيائه لوجود بليون شخص لا يزالون يعيشون في فقر مدقع ووجود ملايين من الأشخاص يموتون سنويا بسبب الجوع وسوء التغذية، بينما تواصل المجتمعات المتقدمة النمو تشبثها بأنماط استهلاك لا تتمشى مع مقتضيات حماية البيئة.

١٦ - واستعرض أرقام الاقتصاد العالمي، فأشار الى أن زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٥ في المائة، المتوقع تحقيقها في عام ١٩٩٥ في البلدان النامية ككل، تخفي وراءها تفاوتات واسعة النطاق. وذكر أنه بينما سجلت البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال بعض التحسن، فإن نسبة البطالة التي تزيد على ١٠ في المائة في البلدان المتقدمة النمو لا تزال مصدر قلق كبير. وأضاف أن التجارة العالمية شهدت توسعا هاما، ولكن آفاق المستقبل بالنسبة الى البلدان الافريقية ليست مشجعة لأنها لا تزال تعتمد على السلع الأساسية بالرغم من بعض المحاولات الرامية الى تنويع الصادرات غير التقليدية.

١٧ - وأشار مع الارتياح الى أن البلدان النامية بصورة عامة وفي آسيا وأمريكا اللاتينية بصورة خاصة قد سجلت في عام ١٩٩٤، لسنة الرابعة على التوالي، تدفقا صافيا للموارد المالية الى الداخل، بينما، كان التدفق الصافي للموارد بين هذه البلدان والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي سلبيا. على أنه ذكر أن افريقيا ككل سجلت تدفقا صافيا سواء الى الخارج بصورة عامة أو إزاء هاتين المؤسستين مما يشكل وضعا متناقضا

لأن هاتين المؤسستين قد أنشئتا من أجل إعادة توجيه المدخرات العالمية نحو البلدان النامية الأشد حاجة إليها، والعمل بذلك على تعزيز التنمية الاقتصادية العالمية المتوازنة. وأضاف أن المساعدة الإنمائية الرسمية سجلت انخفاضا حادا من ٦٠,٨ في المائة الى ٥٥,٩ في المائة.

١٨ - وقال إن عبء المديونية الضخم الواقع على كاهل البلدان النامية لا يزال يعترض طريق النمو الاقتصادي والاجتماعي في كثير من البلدان، وإن تدابير تخفيف عبء الدين المقدمة في إطار خطة برادي ليست كافية ولا تزال أزمة المديونية تفتقر الى حل بالنسبة الى أغلبية البلدان المنخفضة الدخل وبلدان الشريحة الدنيا من فئة الدخل المتوسط. وأضاف أن برامج التكيف الهيكلي ليست عديمة الفعالية فحسب وإنما أدت أيضا الى إفقار قطاع أوسع من السكان وتردي المؤشرات الاجتماعية. وقال إنه ينبغي لذلك اتخاذ تدابير أشمل لتخفيف عبء الدين وتوسيع نطاقها أيضا بحيث تشمل الدين المستحق للمؤسسات المتعددة الأطراف.

١٩ - وأعرب عن ارتياحه للتقدم الذي أحرزته لجنة التنمية المستدامة فيما يتعلق بجدول أعمال القرن ٢١، ولا سيما نقل التكنولوجيا السليمة بيئيا الى البلدان النامية وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج في البلدان المتقدمة النمو. غير أنه أعرب عن قلقه لعدم استطاعة البلدان المتقدمة النمو توفير ما وعدت به من موارد إضافية ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٠ - وفي ختام بيانه، حث البلدان على العمل من أجل ترجمة المفاوضات المتعلقة بوضع خطة للتنمية الى تدابير ملموسة بغية وضع حد للتهميش المتزايد لدور الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأعلن أنه ينبغي للبلدان الأعضاء أن تتوصل أولا الى حل دائم للأزمة المالية التي تمر بها المنظمة حتى تمكنها من الاضطلاع بالمهام المتزايدة التي يطلب إليها إنجازها.

٢١ - ترأس الجلسة السيد مورفي (ايرلندا)، نائب الرئيس.

٢٢ - السيد لعممرا (الجزائر): قال إن الاقتصاد العالمي يمر بفترة تغير سريع وأنه توجد قوى جديدة ناشئة من الصعب على الدول التحكم فيها. وذكر أنه بالرغم من تضاؤل التفاؤل بالنسبة لآفاق المستقبل في البلدان النامية عما كان عليه في السنة السابقة، فإن زيادة الإحساس بالتضامن وبالمصالح المشتركة البادية بوضوح بين جميع الدول مشجعة بعض الشيء. فقد ساعدت المؤتمرات العالمية الرئيسية التي عقدت مؤخرا المجتمع الدولي على تكوين رؤية لمستقبل مشترك، وتم التعهد بالتزامات استنادا الى مبدأ وجود مسؤوليات مشتركة ولكنها متباينة بالنسبة للتصدي للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية من منظور تنمية محورها الإنسان. على أنه ذكر أن ثمة اعتبارات بيئية واجتماعية أضيفت الى العبء الذي ترزح تحته بلدان العالم الثالث، بالرغم من أن ما تلقته من وعود بموارد مالية إضافية لم يتحقق. وأضاف أنه بالرغم من أن اتفاقات جولة أوروغواي تتضمن إمكانات هائلة لتوسيع التجارة العالمية، فإن تنفيذها الكامل يعني أنه يجب على البلدان النامية أن تحقق أولا المساواة مع شركائها من البلدان الصناعية.

٢٣ - ومضى يقول إن الأمم المتحدة هي المحفل الأمثل لإعداد خطة للتنمية، وإن كان من دواعي خيبة الأمل استخدام المفاوضات المتعلقة بخطة التنمية سبيلا لمحاولة تجريد الأمم المتحدة من دورها المركزي في التعاون الدولي من أجل التنمية ولإلغاء المؤسسات قدمت إسهامات واضحة الى العالم النامي.

٢٤ - وأشار الى أن الإصلاح المؤسسي ليس هدفا في حد ذاته: فعملية إعادة الهيكلة والتنشيط ينبغي أن تهدف الى تعزيز المنظمة حتى تستطيع معالجة شواغل المجتمع الدولي بصورة أفضل. وذكر أن من دواعي الأسف أن تجد البلدان النامية نفسها أكثر تهميشا في عملية اتخاذ القرارات بسبب ما يعترضها من صعوبات في تعبئة الموارد من أجل تمويل الأنشطة التنفيذية، وهو اتجاه يتعارض بوضوح مع الالتزامات التي تعهدت بها البلدان المانحة في قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨.

٢٥ - واختتم بيانه بقوله إن التعاون فيما بين بلدان الجنوب هو من بين المجالات الواعدة أكثر من غيرها بالنسبة لتنمية التجارة الدولية، وأنه ينبغي للآليات الدولية أن تدعمه. وأضاف أن عقد مؤتمر للأمم المتحدة بشأن هذا الموضوع سيكون فرصة قيمة لتشجيع هذا التشارك من أجل مصلحة الجميع.

٢٦ - السيد مواكاوغو (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إنه بينما يعتبر العالم المتقدم النمو أن عالمية الاقتصاد وتحريره يتيحان فرصا كبيرة لتحقيق النمو والتنمية، فإن البلدان الافريقية لها في ذلك آراء مختلفة، لأن فرصها في جني الفوائد المحتملة ضئيلة، بينما احتمالات زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي عالية.

٢٧ - وأضاف أن الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي اضطلعت بها أغلبية أقل البلدان نموا في افريقيا كجهد لتقليص احتمالات التهميش الى الحد الأدنى لم تحقق النتائج المرجوة. وذكر أن تنزانيا لهذا ترى أنه ينبغي لمؤسسات بريتون وودز أن تعتمد نهجا أكثر مرونة وواقعية يجعل تدابير الإصلاح تستند الى الاستراتيجيات الإنمائية التي يعدها البلد المتلقي وفقا لأولوياته الخاصة. وذكر أن من الضروري أيضا وجود مستويات كافية من التمويل الخارجي للإبقاء على القوة الدافعة. وأضاف أن الجفاف الذي شهدته افريقيا الجنوبية مؤخرا كانت له آثار خطيرة على الزراعة، ولكن برامج العمل الكثيرة المصممة للتصدي للمشكلة ستكون عديمة الفعالية ما لم تتلق بلدان مثل تنزانيا المساعدة في اكتساب المعرفة والمهارات من أجل مكافحة التصحر والجفاف، من خلال تكثيف عمليات نقل التكنولوجيا.

٢٨ - وأوضح أنه بالرغم من برامج تخفيف عبء الدين وإعادة الهيكلة فإن أزمة المديونية الخارجية لم تنته بعد بل من المتوقع أن يسجل دين أقل البلدان نموا بصورة خاصة زيادة أخرى. وذكر أن إعادة استقرار الاقتصاد الكلي ونموه ستقتضي اتخاذ ترتيبات إضافية لإعادة التمويل بغية مساعدة هذه البلدان على الوفاء بالتزاماتها الحالية المتعلقة بخدمة الدين. وقال إن التعاون الاقتصادي والتقني بين البلدان النامية هو السبيل الوحيد لتفادي زيادة تهميشها في الاقتصاد العالمي وأن تحقيق هذا الهدف يحتاج حاجة ماسة الى تعزيز القدرات المؤسسية للبلدان النامية وإدماج هذه الآلية إدماجا كاملا في السياسات الوطنية.

٢٩ - واختتم بيانه بقوله إنه يجب تعزيز دور الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بغية مواصلة بلورة خطة للتنمية. وذكر علاوة على ذلك أن التزام المجتمع الدولي بمساعدة البلدان النامية يجب أن ينعكس في زيادة الدعم المقدم الى المؤسسات الدولية التي لها تجارب راسخة في هذا المجال مثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، واللجنة الاقتصادية لافريقيا.

٣٠ - السيد غوريتا (رومانيا): قال إن زيادة نسبة النمو في الاقتصاد العالمي خلال السنة الماضية، ولا سيما في البلدان ذات الاقتصادات التي تمر بمرحلة الانتقال علامة مشجعة تدل على أن سياسات الاقتصاد الكلي التي تم اعتمادها بالاقتران مع السياسات الاجتماعية وغيرها من التدابير الرامية الى دعم المبادرة وتحرير الاقتصاد واللامركزية بدأت تعطي ثمارها. وأثنى على الدعم المتواصل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة الى البلدان التي تمر بمرحلة الانتقال.

٣١ - وأعرب عن أسفه لأن ظروف أقل البلدان نموا، ولا سيما في افريقيا، ما زالت حرجة. وقال إن دعم هذه البلدان ينبغي أن يكون المجال ذا الأولوية بالنسبة الى العمل في المستقبل. وأضاف أن وفد بلده يعلق لذلك أهمية كبيرة على اعتماد خطة للتنمية خلال الدورة الحالية للجمعية العامة، وأنه ينبغي لهذه الوثيقة أن تقيم توازنا بين الجوانب المفاهيمية للتنمية والتدابير المحددة من أجل دعم العملية. وذكر أن عملية التفكير الجارية بشأن تنسيق متابعة المؤتمرات الدولية، وهي العملية التي شرع فيها خلال دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي الموضوعية، لها أهمية مماثلة بالنسبة الى ما ستضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل من أنشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وأوضح أنه يجمع بين هذه المناقشات قاسم مشترك هو الوعي بالحاجة الى تعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأن من شأن زيادة التنسيق أن تعزز فعالية جميع الأنشطة في هذا الميدان. وقال إنه يتحتم لهذا السبب إجراء حصر شامل للموارد الحالية للمؤسسات بغية تقييم مركزها الحالي بدقة، كما ينبغي تقييم المستوى الذي اتخذت فيه هذه القرارات، والنظر في إمكانية عقد أجزاء من الدورة على المستوى الوزاري تخصص للجان الوظيفية الأخرى.

٣٢ - السيد ضياء الدين (بنغلاديش): قال إنه بالرغم من أن الظروف الاقتصادية الراهنة لم تكن قط ملائمة للتنمية، وبالرغم من التسليم بالحق في التنمية بوصفه حقا من حقوق الإنسان الأساسية، فقد انخفضت تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية انخفاضا كبيرا خلال السنتين الماضيتين.

٣٣ - وأضاف أنه باستكمال جولة أوروغواي، تم إنشاء منظمة التجارة العالمية لتنفيذ تجارة عالمية تستند إلى قواعد. بيد أن من الأمور التي سببت قلقا شديدا، أنه ربما تُترك إدارة الاقتصاد العالمي لقوى السوق بمفردها، لأن ذلك من شأنه أن يكشف أوجه التباين وأوجه عدم المساواة الحالية ويزيد من تهميش الاقتصادات الأكثر ضعفا. ولذلك، لابد من إعادة التأكيد على دور الأونكتاد.

٣٤ - ومضى قائلا إن العقبات التي تعترض إمكانية وصول البلدان النامية الى الموارد المالية آخذة في التكاثر، كما أن ندرة التمويل التساهلي آخذة في الزيادة. وتدعو الحاجة الماسة الى تعاون أوثق بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بغية توسيع قاعدة التمويل المتعدد الأطراف.

٣٥ - وأردف قائلا إن من دواعي الأمل أن بنغلاديش قد أحرزت خلال مرحلة انتقالها الى حكومة ديمقراطية قدرا من النجاح الملموس. فبالإضافة إلى الاصلاحات الهيكلية، أعيد توجيه الاستثمارات لتنمية الموارد البشرية وتخفيف حدة الفقر - ويحصل القطاع الاجتماعي في الوقت الحاضر على أكثر من ٣٠ في المائة من المخصصات السنوية للتنمية. ومع أن زيادة التمويل الخارجي لها أهميتها في دعم برامج الاصلاح والانتقال الى ديمقراطية مستقرة، فقد حدث انخفاض حاد في المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة المتعددة الأطراف. وقال في ختام كلمته، إن حكومته ترحب لهذا السبب بتعليقات قادة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة الرامية الى دعم المؤسسات الدولية وضمان تحقيق الرخاء في العالم النامي.

٣٦ - السيد فانيت (تايلند): قال إن الانتعاش الاقتصادي العالمي يجري بالفعل. وفي الوقت نفسه، تحدث تغيرات هامة على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية بسبب التحول السريع في الأنشطة الاقتصادية والمالية الدولية، كما أن التغييرات التي يجري إدخالها على الصعيد الوطني تسفر عن هزات متلاحقة في النظم السياسية والاجتماعية الوطنية.

٣٧ - وأضاف أن الأمم المتحدة يمكنها أن تساعد في تحقيق الانتقال بصورة سلسة على جميع المستويات الثلاثة وأن تكفل في الوقت نفسه إمكانية تحقيق تنمية بشرية مستدامة. وذكر أن بمقدور الأمم المتحدة أن تقوم بدور وسيط، وذلك بتكميل الجهود التي تبذلها الحكومات الوطنية والقطاع الخاص للمساعدة في تحسين الهياكل الأساسية الاقتصادية والاجتماعية الضرورية وفي تنمية الموارد البشرية في البلدان النامية وفي أقل البلدان نموا بحيث تساعد في إدماجها في الاقتصاد العالمي. وهكذا، وبالرغم من أن وفده يوافق على الرأي الذي ينادي بإعادة تشكيل الأمم المتحدة وإصلاحها، فإنه يعتقد أن الاصلاح ينبغي أن يأخذ في اعتباره مشاريع التنمية وبرامج العمل القطرية الجارية في البلدان النامية.

٣٨ - ومضى قائلا إنه في حين ينظر بعض الدول الأعضاء الى المنظمة بوصفها أداة تخدم سياستها الوطنية، وينصب تركيزها على المسائل المتعلقة بالكفاءة وفعالية التكاليف، ترى بعض الدول الأعضاء الأخرى أنها المنظمة العالمية الوحيدة التي تتمتع بمقومات البقاء، ولكن تلك الدول ترى أن بالمستطاع استخدام موارد الأمم المتحدة على نحو أفضل لتقديم ما تتطلبه التنمية الوطنية. وذكر أنه يمكن تلبية هذين الشرطين اذا توافرت الإرادة السياسية الضرورية. وأضاف أن مما يدل على أن بالمستطاع استخدام الموارد المتاحة للأمم المتحدة استخداما أفضل أن المساعدة الانمائية الرسمية آخذة في الهبوط، مع أنه كان من المفروض أن يكون هناك "عائد للسلام" بعد انتهاء الحرب الباردة. وأوضح أن التدهور حدث في وقت تواجه فيه البلدان النامية تحديات تكييف استراتيجية التنمية المستدامة. وأن التهديدات التي تواجه الدول لم تعد

تتسم ببساطة بطابع ايديولوجي أو عسكري، ولكنها ذات طبيعة طويلة الأجل وتؤثر على الناس كافة. والأمم المتحدة، هي المكان الذي يتعين أن يبدأ فيه تكوين تحالف عالمي للتغلب على تلك التهديدات.

٣٩ - وأردف قائلا إن بلده يتصدى لتحقيق التنمية المستدامة باتباع استراتيجية ذات ثلاث شعب هي الالتزام بإدخال إصلاحات محلية، وإقامة تعاون اقتصادي وفني على الصعيد الإقليمي وبالتجارة الدولية. وذكر أن بلده يقوم بتنفيذ سياسات من أجل التحرر الاقتصادي، والتحول الى القطاع الخاص، والنهوض بمستوى الهياكل الأساسية الاقتصادية، والمحافظة على البيئة، وزيادة التعليم، وتحسين خدمات الرعاية الصحية. وأضاف أن بلده يعمل من أجل تحقيق المصالح المتبادلة بينه وبين جيرانه، وهو في موقع ملائم يوفر جسرا بريا لأقرب جيرانه إليه، كما يشارك بلده في التعاون الثنائي من خلال برنامج ثاي (Thai) للتعاون الدولي، الذي خصصت معظم موارده للجيران الأقرب لتايلند. وقال إن من دواعي الأسف أنه لا تـــزال توجـــد على الصعيد الدولي حواجز تعترض التبادل التجاري الحر والنزيه. وذكر أنه ينبغي أن تمتنع البلدان الأكثر تقدما عن اتخاذ تدابير من جانب واحد ذات طابع تعسفي، بما في ذلك النزعة الحمائيـــة المتخفيـــة، في ميادين مثل الزراعة والمنسوجات والصناعات التحويلية الخفيفة. وأضاف أن هناك أيضا مؤسسات للأمم المتحدة والوكـــالات المتخصصة بمقدورهـــا أن تمثل مصالح واهتمامـــات كـــل من يعنيهم الأمر. وأن مفتاح النمو الاقتصادي المتبادل المستدام في المستقبل يكمن في تهيئة بيئة تجارية عالمية تتسم بقدر أكبر من الحرية وفي التعاون الإقليمي.

٤٠ - السيد أواتارا (كوت ديفوار): قال إن الاقتصاد الدولي لا يسمح بعالم تتمكن فيه بعض البلدان من إحراز التقدم محققة أوضاعا تفضي الى نمو مستدام، في حين تتباطأ بقية البلدان في خطاها وهي مثقلة بأعباء الصعوبات التي تنشأ عن بيئة اقتصادية معادية.

٤١ - وأضاف أن عكس هذا الاتجاه نحو تدهور الاقتصادات يقتضي في رأي الدول الافريقية توافر ثلاثة أشياء. أولا، لابد أن تظل الدول الأفريقية هي المصمم والمنفذ لتنميتها الخاصة بها. ولقد بدأ معظمها، إن لم يكن جميعها، في إقرار إصلاحات سياسية واقتصادية، على حد سواء، لتمكين شعوبها من تدبير شؤون حياتهم في سياق التعددية السياسية ولتحقيق التحرر الاقتصادي وذلك من خلال إجراء إصلاحات من قبيل التحول الى القطاع الخاص وسن قوانين جديدة للاستثمارات. وثانيا، ينبغي أن تكون الموارد الطبيعية والموارد البشرية في القارة كافية بحيث تقدم دفعة محركة جديدة نحو التنمية. وفي هذا الصدد، فإن افريقيا تسير في طريق من شأنه أن يعكس الاتجاه المتدهور في تنميتها، وذلك حسبما توضح بعض أمثلة النجاح الاقتصادي. والمطلب الثالث هو أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يعزز الجهود الوطنية. وقال في ختام كلمته إن وفده يسره أن ينضم الى البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو في إقامة شكل جديد من التعاون الاقتصادي الدولي، يأخذ في اعتباره ترابط الاقتصادات والإرادة السياسية من أجل الدخول في شراكة جديدة لتحقيق تنمية تستند إلى التضامن العالمي.

٤٢ - السيد هوديما (أوكرانيا): قال إنه لا يمكن ضمان تحقيق تنمية مستدامة في الأجل الطويل إلا إذا تمكنت الدول من التغلب على مشاكلها الاقتصادية. وأعرب عن سروره للاعتراف بمشاكل الدول التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال وعبر عن الأمل في اتخاذ إجراءات محددة خلال الدورة الراهنة من أجل إدماج تلك الاقتصادات في النظام الاقتصادي العالمي.

٤٣ - وأضاف أن أوكرانيا بدأت في اتخاذ إصلاحات اقتصادية جوهرية بغية إيجاد اقتصاد سوقي موجه اجتماعيا، واعتمدت سياسة خارجية مفتوحة ومتسقة، وتضطلع بإصلاح نظام الفصل بين السلطات. وقال إن أوكرانيا، على عكس معظم البلدان التي كانت تابعة للاتحاد السوفياتي، تمكنت من التوصل الى طريق للخروج من مأزقها الدستوري دون حدوث اشتباكات عنيفة. بيد أنه أضاف أنه لا تزال توجد بعض الصعوبات. وقال إن مما يتسم بأهمية خاصة إنشاء نظام فعال للحماية الاجتماعية. وذكر في هذا الصدد أن أوكرانيا تهتم بصفة خاصة بتقديم المساعدة في إدماج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، وذلك من خلال الأمم المتحدة، بالرغم من أنها لا تهدف الى التنافس مع أقل البلدان نموا من أجل الحصول على موارد نظام الأمم المتحدة الإنمائي.

٤٤ - وأردف قائلا إن مسألة تشيرنوبيل لا تزال تتسم بالأولوية في بلده. وإن من المزمع القيام بأنشطة خاصة في عام ١٩٩٦، الذي يوافق الذكرى السنوية العاشرة لوقوع هذه الكارثة. على أنه أضاف أن تفكيك المرافق النووية الصناعية القاصرة عن أداء أعمالها على النحو السوي والبالية، ومعالجة مشاكل السلامة النووية بصفة عامة، لهما أهمية حاسمة ليس فقط بالنسبة لأوكرانيا. وذكر أنه لا بد من إيجاد حل عملي لمجموعة القضايا المتصلة بالكارثة كلها، وأن من الأفضل الإسراع في استثمار الأموال لإيجاد حل كهذا. وأعرب عن ترحيب أوكرانيا بمشاركة بلدان أخرى في إنشاء مركز دولي للعلم والتكنولوجيا في تشيرنوبيل.

٤٥ - ومضى قائلا إن أوكرانيا لا تزال تعاني من خسارة مالية كبيرة بسبب تنفيذها للجزاءات الاقتصادية المفروضة على جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية (صربيا والجبل الأسود) ولم تحصل حتى الآن على تعويض من مصادر أخرى. وذكر أن التدابير المحددة التي اقترحها رئيس جمهورية أوكرانيا للتخفيف من حدة النتائج الاقتصادية السلبية في الدول المتضررة من تنفيذ الجزاءات، إضافة الى التدابير الموجزة في قرار الجمعية العامة ٢١٠/٤٨، من شأنها أن تساعد في إيجاد حل لهذه المشكلة.

٤٦ - وفي الوقت نفسه، أعرب عن أمله في تعزيز الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأشاد بأعمال مكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في كييف، ثم عبر عن الأمل في أن تتسبب الإصلاحات التنظيمية في إيجاد قوة دافعة لتعزيز أنشطة الأمم المتحدة في منطقة أوروبا الشرقية. وقال إنه ينبغي توجيه الجهود التي تبذلها جميع الدول للتوصل الى توافق في الآراء بشأن خطة للتنمية توجه نحو وضع نظام دقيق للأولويات، موجه نحو تحقيق نتائج ملموسة. وذكر أنه ينبغي زيادة التنسيق فيما بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز. وقال في ختام كلمته إنه ينبغي تعزيز الدور الذي يقوم به المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتنقيح هيكله.

٤٧ - السيد موغ (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية): استهل كلمته قائلا إنه في الوقت الذي تفرض فيه على منظومة الأمم المتحدة مطالب جديدة لم يسبق لها مثيل، لم تزد مواردها بنفس سرعة تلك المطالب. وذكر أنه مع التسليم بضرورة التكيف مع عالم مختلف الى حد كبير، استهلت اليونيدو برنامجا للإصلاح بدأته فعلا في عام ١٩٩٣، يعيد تركيز أنشطتها ويوجد هيكلا به عدد أقل من المراتب الإدارية ويتسم بقدر أكبر من المرونة. والنتيجة هي منظمة تزيد فيها النزعة الابتكارية وموجهة نحو تلبية الطلبات ينصب تركيزها على مجالات رئيسية تتصل بالبيئة العالمية الراهنة.

٤٨ - وأضاف أن من الشواغل الرئيسية للمجتمع الدولي تفاوت خطى التنمية في افريقيا. وقال إن اليونيدو تعلق أهمية خاصة على عقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا. وأنها قامت، بالتعاون مع حكومة بوتسوانا ومنظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية لافريقيا، بتنظيم أول منتدى للقطاع الخاص في غابروني. حضره نحو ٣٥٠ مندوبا واعتمد توصيات بشأن إيجاد بيئة مؤاتية لتنمية وتعزيز القطاع الخاص، وتنفيذ اتفاقات جولة أوروغواي من أجل أداء القطاع الصناعي الافريقي، وتعبئة الموارد المالية لتنمية القطاع الخاص، والتعاون الإقليمي. كما اعتمد آلية من أجل اتخاذ إجراء للمتابعة عن كثب.

٤٩ - وقال إنه ذكّر هذا المنتدى لأنه كان برهانا على التغيرات التي طرأت على اليونيدو. وذكر أن من الأمور الهامة مشاركة القطاع الخاص في الحوار الذي أجري جنبا الى جنب مع الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى بشأن السياسات الصناعية في افريقيا. بيد أنه أضاف أن المنتدى كان نشاطا من نشاطات كثيرة نُفّذت في إطار العقد. وفي الوقت نفسه، بُذلت قصارى الجهود لتخصيص الموارد النادرة بطريقة فعالة. وضرب مثلا لذلك فقال إنه، خصصت مؤخرا أموال لمشروع رائد لتنفيذه بالاشتراك مع الأونكتاد من أجل تقييم آثار اتفاقات جولة أوروغواي بشأن قدرات الصناعات التحويلية على إمدادات الصادرات في بلدان افريقية مختارة. وأضاف أن اليونيدو تأمل في أن تتمكن بتلك الطريقة من تقديم المساعدة الى البلدان النامية في مساعيها للتنافس في الساحة التجارية العالمية والاستفادة من تحرير التجارة.

٥٠ - ولخص التحديات الرئيسية التي تواجه التعاون الإنمائي الدولي، فقال إنه لا يمكن تحقيق التقدم الاجتماعي المستدام إلا من خلال تطوير القطاعات المنتجة، الذي يمكن تحقيقه على أفضل وجه من خلال التنمية الصناعية. وذكر أنه ينبغي أن ينصب تركيز برامج وهياكل منظومة الأمم المتحدة على الأوضاع والقيود الجديدة القائمة في البلدان النامية وفي البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة الانتقال. وأضاف أن ذلك يتطلب المزيد من التخصص من جانب شتى الوكالات والتفاعل الفعال فيما بينها، فضلا عن التفاعل مع الوكالات الثنائية والهيئات الإقليمية والوطنية. وأنه في هذا يكمن الدور الرئيسي الذي تقوم به اليونيدو. وقال في ختام كلمته إن تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية، قد أضفى في الواقع، أهمية جديدة على ولايتها ومهامها.

٥١ - السيد أغونا (أوغندا): قال إنه بالرغم من قيام بلدان نامية كثيرة، منها بلده، بإصلاحات اقتصادية وسياسية تتسم بالشجاعة سعيا منها لإيجاد ظروف مواتية للاستثمارات المحلية والأجنبية على حد سواء،

لم يسجل سوى عدد قليل من البلدان الأفريقية قدرا من النمو والتنمية، بل ان ما سجلته تلك البلدان يعد متواضعا. فلا يزال الفقر منتشرا في كل مكان، ولا تزال الأمراض متفشية والبطالة شائعة. ولذلك، تدعو الحاجة الى تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

٥٢ - وأضاف أنه تبذل حاليا محاولات واضحة لتنفيذ برامج العمل التي خلصت اليها المؤتمرات الرئيسية المتصلة بالتنمية التي عقدتها الأمم المتحدة دون إيلاء الاعتبار الواجب لأولويات البلدان النامية. وذكر أنه لا بد من المحافظة على التوازن لدى متابعة المؤتمرات الدولية. وأضاف أن أوغندا سوف تواصل من جانبها، الوفاء بالتزامها المتعهد بها في إطار شتى المؤتمرات، وسوف تواصل إيلاء أولوية عليا لتوفير التمويل من أجل التنمية ومن أجل التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وقال إنه أحرز تقدم في المناقشات المتعلقة بخطة التنمية ينبغي أن يستخدمه المجتمع الدولي كأساس من أجل بناء التعاون الإنمائي مستقبلا. وفيما يتصل بتنمية أفريقيا وتنفيذ خطة التنمية الجديدة لافريقيا في التسعينات التي وضعتها الأمم المتحدة، ذكر أنه يمكن استخدام الموجز الذي قدمه رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في نهاية الجزء الرفيع المستوى للمجلس بوصفه نقطة مرجعية لمواصلة المناقشة ولاتخاذ ما يمكن من إجراءات.

٥٣ - وقال في ختام كلمته إنه ينبغي الإبقاء على المناقشة العامة في اللجنة الثانية لأنها تهيئ فرصة نادرة للوفود الصغيرة كي تسجل اهتماماتها وأمانيها على الفور وبطريقة اقتصادية.

٥٤ - السيد كيم سو مان (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية): قال إنه بالرغم من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز التنمية، واصلت قلة من البلدان المتقدمة النمو سيطرتها على الاقتصاد العالمي، كما يتصف الاقتصاد العالمي بازدياد تهميش البلدان النامية، وهو ما يتطلب أن تسلم جميع البلدان بالطابع العاجل لحسم قضايا التنمية والتغلب على التحديات التي تهدد البشرية على أساس تقاسم المسؤولية.

٥٥ - وقال إنه ينبغي أن يستند الاقتصاد العالمي الآخذ في الترابط الى علاقات اقتصادية دولية منصفة تعود بالنفع على كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. وأضاف أنه ينبغي لذلك، أن تنشئ هاتان المجموعتان من البلدان شراكة فيما يتصل بتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وحسم القضايا المتصلة بالتنمية من خلال حوار حقيقي.

٥٦ - ومضى قائلا إنه ينبغي أن تتخذ البلدان الدائنة والمؤسسات المالية الدولية تدابير ابتكارية لحل مشكلة الدين الخارجي مرة واحدة وبصورة نهائية وأن تتضمن تلك التدابير إلغاء وتخفيض الدين الخارجي على البلدان النامية، وتمديد جداول تسديد ديونها وتجميد الفوائد على تلك الديون.

٥٧ - وأعرب عن تأييد وفده التام للمبادرة الرامية الى عقد مؤتمر للأمم المتحدة معني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في موعد لا يتجاوز عام ١٩٩٧، ثم أعرب عن أمله في أن تنظر الدورة الحالية نظرة جادة في تلك المسألة. وقال إنه في الوقت الذي تولي فيه الأمم المتحدة أولوية للتنمية وتقوم بدور رئيسي

في تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية، ينبغي لها ألا تغض النظر عن المحاولات الرامية الى استخدام التنمية كذريعة لانتهاك السيادة والتدخل في الشؤون الداخلية، كما ينبغي بذل جهود لتعبئة المزيد من الموارد من أجل التنمية.

٥٨ - واختتم كلمته قائلا إنه ينبغي أن تتضمن خطة التنمية تدابير ملموسة وعملية المنحى من أجل النهوض بمهام وأهداف الأمم المتحدة في ميدان التنمية.

٥٩ - السيد كاتيل (أفغانستان): قال إنه بالرغم من أن الهياكل الأساسية الاقتصادية في بلده قد تحطمت، فقد تردد المجتمع الدولي في تقديم المساعدة الإنمائية والمساعدة من أجل تعمير بلده. كما أن السكان المعوزين لم يتلقوا قدرا كافيا من المساعدة الإنسانية. وذكر أنه ينبغي للمؤسسات المالية الدولية أن تخرج عن صمتها الذي ليس له ما يبرره بشأن احتياجات أفغانستان وأن تقدم للحكومة الأدوات الضرورية لكي تستجيب لمتطلبات بلد قد تحطم بسبب تصميمه على الحرب من أجل قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

٦٠ - وأضاف أن أفغانستان تحتاج الى المساعدة لإعادة التعمير وإعادة إنعاش قطاعها الزراعي فضلا عن المساعدة من أجل إزالة الألغام بغية تسهيل إمكانية الوصول الى الأراضي الزراعية الحيوية. وذكر في هذا الصدد، أنه ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي، برعاية الأمم المتحدة، تقديم الدعم للإصلاح وإعادة تعمير البلد.

٦١ - ومضى قائلا إنه بالرغم من مطالبات حكومته الكثيرة وبالرغم من تحسن حالة الأمن في كابول، فلا يوجد للأمم المتحدة مكتب هناك حتى الآن، ومع ذلك تقدم المنظمة معظم أموالها من أجل تعمير البلد ومن أجل التنمية الاقتصادية من خلال منظمات غير حكومية، معظمها لا يزال خارج البلد. وأضاف أنه ينبغي للمنظمات غير الحكومية العاملة في بلده أن تنسق أنشطتها مع وزارة التخطيط ومع الوزارات القطاعية الأخرى.

٦٢ - وقال في ختام كلمته إنه بالرغم من أن الحكومتين الأفغانية والباكستانية قد وقعتا اتفاقا بشأن التجارة العابرة في عام ١٩٦٥، فقد دأبت حكومة باكستان على إيجاد عقبات رئيسية تعترض تجارة أفغانستان العابرة وتقوم بصورة غير شرعية وليس لها ما يبررها باحتجاز السلع الأفغانية وفرض غرامات للتأخر في استلام تلك البضاعة في ميناء مدينة كراتشي.

٦٣ - السيد رضا (باكستان): تحدث ممارسا لحق الرد فأعرب عن أسفه للملاحظة التي أبداها ممثل أفغانستان بشأن بلده. وقال إن حكومته التي تنفذ اتفاقاتها المتصلة بالسلع العابرة، دأبت على السعي لتوفير أكبر قدر ممكن من التسهيلات لحكومة أفغانستان، ولذلك فإنها ترفض أي اتهام بأنها تعوق عبور السلع الى أفغانستان. على أنه أضاف أن باكستان لا تزال مستعدة للنظر في جميع الاقتراحات وفي إمكانية التعاون مع حكومة أفغانستان بشأن ذلك الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٥٥